



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

تقارير البنك الدولي (أم 44) توهية: تغرقنا بالفقر والتكشف والتعاون الأمني مع "إسرائيل"

إعداد: إياد الرياحي

2023

جميع الحقوق محفوظة لـ :
مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ©

فلسطين- رام الله

2023

تؤثر توصيات البنك الدولي ونظيراته من المؤسسات النقدية الغربية بشكلٍ واضح في تحديد التوجهات العامة لإدارة ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي، من خلال تبنيها من الحكومات كتوجهات عامة للخروج من الأزمات الاقتصادية. فالتقرير¹ المقدم من مجموعة البنك الدولي في مؤتمر المانحين/بروكسل أيار 2023، يتضمن 44 توصية عامة ومتنوعة، تتشارك في فحواها الموجه حصرياً للدول الفقيرة: "عليكم الادخار أكثر". وبالطبع، فإن فلسطين لا تُستثنى من هذه الدول، مع تعقيدات أكثر على أرض الواقع بوجود الاحتلال الإسرائيلي، ولذلك يشكل تبني هذه التوصيات خطراً من الناحية الاجتماعية والسياسية، ويورط السلطة الفلسطينية التزامات إضافية مجانية على صعيد التنسيق الأمني، تحديداً فيما يسميه خبراء البنك الدولي "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". كل ذلك إلى جانب إهمال التقرير للأثار الاجتماعية الحادة التي ستتركها هذه التوصيات على الناس، عدا عن امتلاءه بالمغالطات الاقتصادية.

"النمو الاقتصادي في مواجهة التطرف!"

تتبنى الحكومة الفلسطينية التوصيات الواردة في تقرير البنك الدولي، وتعمل على تطبيق العديد منها حالياً، وسيتم تطبيق ما تبقى منها مستقبلاً، على الرغم من أن تبني هذه التوصيات سيزيد الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على كاهل الناس. إلا أن التقرير ينسجم مع توجهات اليمين الإسرائيلي، من خلال محاولة استبدال الحل السياسي بإجراءات اقتصادية محدودة، واستخدام تعبيرات ومصطلحات مثل: الجهات الإجرامية والجماعات المتطرفة، وهي ظواهر لا يعاني منها المجتمع الفلسطيني إذ يخلو من وجود عصابات إجرامية واسعة أو جماعات "متطرفة"، كداعش ومثيلاتها.

ويشير التقرير إلى أن التعاون بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية يعد أمراً حيوياً لتحقيق نتائج إنمائية طويلة الأمد ومفيدة للطرفين، ويتبنى وجهة النظر القائلة بأن الفقر وعدم المساواة والبطالة تقلل من مرونة المجتمع في مواجهة عدم الاستقرار الاجتماعي والعنف، وتضع فئة الشباب أمام آفاق اقتصادية قاتمة وتُشعرهم بالتهميش من قبل المجتمع؛ مما يجعلهم هدفاً رئيساً وسهلاً للتجنيد من قبل الجهات الإجرامية والجماعات المتطرفة. كما يؤكد التقرير بأن التعاون مع "إسرائيل" لن يتوقف آثاره الحيوية عند تأسيس قاعدة متينة للسلام والأمن، بل سترتب عليه مكاسب مادية مدعومة بالاستقرار المالي الكلي والنمو الديناميكي بقيادة القطاع الخاص. وعليه فإن التقرير يربط بشكل مباشر ما بين الآفاق الاقتصادية والأمنية للأراضي الفلسطينية من جهة، ووجود تعاون تقني سياسي قوي بين السلطات الفلسطينية و"الإسرائيلية".

يعتقد المرصد أن توصيات البنك الدولي التي قُدمت في بروكسل يومي 3 و 4 أيار/مايو، ضمن اجتماع على مستوى السياسات بشأن المساعدات الإنمائية للشعب الفلسطيني، وعلى الرغم أهمية هذه المساعدات بنظر الحكومة الفلسطينية، إلا أنها تشكل ضغطاً وشروطاً جديدة على الفلسطينيين مقابل الحصول عليها.

¹ World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, [The World Bank website](#)

تعديل قانون التقاعد العام:

عليكم الادخار أكثر

لا يمكن تجاهل التوصيات الاقتصادية التي يجب على السلطة الفلسطينية التقيد بها وترجمتها لمجموعة من الإجراءات، إذ أنها لا تعالج أصل الأزمة، ولا تقدم أية حلول لها؛ بل ستدفع إلى مزيد من الفقر عبر الضغط على رواتب هي في الأصل متدنية، وبالكاد تلي الاحتياجات المعيشية للأسر الفلسطينية. كما أنها لا تطل الموظفين أو من هم على رأس عملهم في القطاع الحكومي؛ بل تستهدف المتقاعدين منهم أو من اقتربوا من سن التقاعد، حيث يوصي تقرير البنك الدولي بمعالجة واصلاح نظام التقاعد الحكومي ويصفه "بالنظام السخي"، بمعنى أن المنافع التي يحصل عليها المتقاعدين/ات كريمة للغاية، والهدف هو خفض قيمة المعاشات التقاعدية، علماً أن الاشكالية الجوهرية في هيئة التقاعد العام، هو عدم توريد الحكومة لاشتراكاتها واشتراكات الموظفين، وليست بالمنافع التي تقدمها، وهذا ما حرم الهيئة والمتقاعدين من الاستفادة من عائدات الاستثمار الآمنة والمضمونة على مليارات الشواقل .

خفض فاتورة الرواتب: ترشيح القطاع العام

ورد في قرارات مجلس الوزراء في جلسته رقم 215، المنعقدة بتاريخ 31 تموز 2020، بند بعنوان "جدول التشكيلات الحكومية بما يضمن جودة الخدمة وترشيح الأداء"، الذي جاء فيه: "ناقش مجلس الوزراء جدول تشكيلات الوظائف للعام 2023، وما تحتاجه الوزارات من كوادربشرية لتأدية مهامها ضمن المعايير المؤسسية التي من شأنها ترشيح الأداء وتحسين الخدمة وتعظيم الفائدة المرجوة من الموظفين الحاليين والجدد وترشيح النفقات، حيث أشارت النتائج الأولية إلى أن من شأن ذلك تخفيض ما يقارب 30 مليون شيكل من فاتورة الرواتب سنوياً، وفق الإحصاءات الصادرة عن ديوان الموظفين العام وتم تكليف اللجنة الفنية لدراسة المتطلبات الإضافية التي تقدمت بها بعض الدوائر الحكومية." ² ويرى المرصد أن ذلك يعني الاستغناء عن عشرات آلاف الوظائف في القطاع الحكومي.

إن خطة التقاعد المبكر الواسعة والتي تهدف لخفض فاتورة الرواتب، ستؤثر بشكل واضح على الخدمات العامة. إذ تقتضي الخطة استبدال كل موظفين/موظفتين اثنين من الحاليين للتقاعد، بموظف واحد فقط. وهذا غير ممكن تطبيقه في العديد من الوظائف التخصصية مثل الأطباء والمهندسين وعمال الخدمات دون أن تتأثر الخدمات العامة بصورة سيئة، ودون التأثير على دور القطاع العام كمشغل يوفر فرص عمل للخريجين/الخريجات الجدد في حين يتجاهل التقرير أولويات الانفاق للسلطة الفلسطينية، والتي هي مع مرور الزمن أصبحت خارج إرادتها بفعل تكبيلها بدور أممي محدد.

² جلسة مجلس الوزراء رقم (215)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 5 آب 2023، الموقع الرسمي لمجلس الوزراء

تعتبر توصية البنك الدولي بإصلاح فاتورة الرواتب وبالتزامن مع إصلاح نظام التقاعد العام: متعارضتان في الجوهر،
فإصلاح فاتورة الرواتب عبر إحالة عشرات الآلاف إلى التقاعد المبكر، سيشكل ضغطاً إضافياً على هيئة التقاعد العام،
ومن الممكن أن يؤدي إلى انهيارها.

غزة: جباية ضرائب أكثر

يتجاهل التقرير الوضع الراهن في قطاع غزة، ويوصي السلطة الفلسطينية بزيادة الجباية الضريبية في القطاع، دون التوصية
بزيادة مخصصات القطاع في الموازنة ورفع الانفاق العام في المقابل، خاصة أن السلطة تجبي المقاصة عن البضائع والمحروقات
والضريبة من البنوك العاملة في القطاع، والشركات التي يكون مقرها الضفة الغربية. إن الخروج بمثل هذه التوصية فيما
يخص قطاع غزة، المكان الذي تصل نسبة البطالة فيه 45% بينما تصل نسبة الفقر 65%، لن ينتج عنها إلا جعل حياة الناس
أكثر بؤساً، وسيتم تحويل القطاع لمكان غير قابل للعيش أكثر من السابق.

الأمن المياهي

يمكن للمانحين انتقاد الإنفاق والفساد، بل والتدخل أحياناً فيما يتم تقديمه للطلبة في المدارس وشكل النظام الصحي، إلا
أنهم لا يرون في الإنفاق على الجانب الأمني وما يجري عليه من تعديلات سواء بالتوظيفات أو برفع رواتب العاملين فيه محل
انتقاد.

وكما يتم التغاضي عن طبيعة الإنفاق على قطاع الأمن في فلسطين، يتغافل المانحون عن ممارسات سلطة الاحتلال في قطاع
المياه، بالرغم من كون المياه حاجة أساسية ومرتفعة من حاجات الفلسطينيين/ة بهدف الزراعة أو لتأسيس بنية تحتية سياحية
أو للشرب. حيث تتسبب ممارسات الاحتلال وسيطرته على مصادر المياه في شح المياه وضعف وصولها للناس، إذ تصل المياه
لمعظم سكان المدن مرة واحدة أسبوعياً، وقد تصل في بعض المدن مرة واحدة شهرياً كما يحدث في الخليل، وتتفاقم الأزمة في
فصل الصيف. وكل ذلك في بلد يصنف على أنه زراعي، يتم إمداده بالمياه عبر مد أنبوب من شركة ميكروت!

التحويلات الطبية: التقشف وليس الإصلاح

ينفق الفلسطينيون حوالي مليار شيقل سنوياً على التحويلات الطبية، وهو ما يعادل نصف موازنة وزارة الصحة.³ كما أن بعض
الاستثمارات الخاصة بنيت على أساس القدرة على الاستفادة من هذه التحويلات. ويوصي تقرير البنك الدولي بضرورة تخفيض
قيمة التحويلات الطبية سواء إلى "إسرائيل" أو المستشفيات المحلية، وهذا صحيح، حيث أن فاتورة التحويلات مرتفعة جداً،
وفاسدة. إلا أن المنطق الذي يتبناه البنك الدولي هو منطق التقشف وليس الإصلاح، حيث إن تنفيذ هذه التوصية دون

³ لانتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، تقرير استقصائي: "التحويلات الطبية.. استنزاف دائم لموازنة وزارة الصحة"، نُشر في 17 حزيران
2023، <https://www.aman-palestine.org/media-center/21019.html>

التوصية بضرورة تحسين الخدمات الصحية الحكومية وتحسين فرص الوصول إلى نظام صحي شامل وذات جودة، وزيادة الانفاق العام على النظام الصحي، وهو ما يتعارض وتوجهات البنك القائمة على تولي القطاع الخاص هذه المسؤولية، يعني إلغاء آلاف التحويلات الطبية المحقة، والحد من القدرة على وصول الناس وحصولهم على العلاج.

الانتاج الصناعي والقطاع الزراعي : خارج تغطية تقارير البنك الدولي

في سياق مرتبط، أصدر مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ورقة سياسات ضمن سلسلة أوراق تتناول الانفكاك عن الاقتصاد "الإسرائيلي" بعنوان "سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين"، كشف فيها المرصد عن أن قيمة الواردات الفلسطينية الزراعية النباتية الطازجة في العام 2017 من الاحتلال الصهيوني، حوالي 152.8 مليون دولار، شكلت قيمة أعلى 17 سلعة منها حوالي 148.3 مليون دولار بنسبة بلغت حوالي 97%، حسب بيانات التجارة الخارجية في الإحصاء الفلسطيني للعام 2017. وأبرز الواردات الفلسطينية الزراعية النباتية الطازجة من الاحتلال هي: الذرة الحلوة بحوالي 27 مليون دولار، ثم التفاح بحوالي 24 مليون دولار، ثم التمر والافوكادو والموز. فيما يحتل الثوم الجاف مرتبة متقدمة بقيمة بلغت حوالي 8 مليون دولار.⁴

وعند مراجعة البيانات الأحدث المتعلقة بالصادرات والواردات لغاية العام 2020، تبين أن فلسطين المحتلة استوردت مشتقات الألبان والأجبان بأكثر من 147 مليون دولار لذات العام، الجزر واللفت بقيمة 2,64 مليون دولار، حتى الثوم بقيمة 7,23 مليون دولار.⁵

يطالب القطاع الخاص في لقاءات متكررة بالتدقيق والتروي الذي يجب على الحكومة اتباعه بمسألة تدفق البضائع من الخارج إلى السوق الفلسطيني، بما في ذلك بعض الاتفاقيات الإقليمية التي برمتها حكومة اشتية، بينما ذلك غير متاح أمام البضائع الفلسطينية حتى في العلاقة الاقتصادية مع دولة الاحتلال. إن إجراءات من هذا النوع سترفع الناتج المحلي وتساهم في الحد من البطالة من جهة، وترفع من العائدات الضريبية للخزينة العامة من جهة أخرى في ظل وجود إجراءات فاعلة. فلا يعقل أن يستمر الفلسطينيون في استيراد خضار وفاكهة من إسرائيل بمئات ملايين الشواقل، في الوقت الذي يستطيع إنتاج ذات الكمية/ المبلغ نتيجة استثمار الفلسطينيين في الزراعة بمساعدة ودعم الحكومة.

التوصيات المتعلقة "بإسرائيل" كأنها فاعل خير

لا ينتقد التقرير بأي شكل من الأشكال سلطات الاحتلال، عدا عن كونه لا يراها كدولة احتلال، ولا يمارس التقرير بأي من توصياته أي ضغط عليها. كما استخدم التقرير مصطلح السلطة الفلسطينية دون الإشارة لها كدولة. فيما أدرجت 17 توصية تحت بند التفاهم مع الحكومة الإسرائيلية، وغالبية هذه التوصيات لم تنفذ منذ سبع سنوات ولم يسمع انتقاد واضح من

⁴- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. "الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، الإنتاج المحلي كخطوة أولى". نشرت في 11 نيسان 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/ioDHO>

⁵- بيانات الصادرات والواردات الفلسطينية من الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، غير منشورة.

البنك أو غيره من المانحين. ونعتقد أن تقارير البنك وإشاراته المختلفة حول تعطل خطة الإصلاح ساهمت بشكل أو بآخر في تراجع الدعم الدولي، أو على الأقل اتخذت تلك التوصيات كذريعة لمجموعة من المانحين؛ رغم ذلك تنظر الحكومة إلى كون البنك الدولي هو الصديق الفني لها. ومع كل المعوقات التي تفرضها سلطات الاحتلال وهي حاسمة في نمو الاقتصاد الفلسطيني؛ إلا أن توصيات البنك تعتبر ذلك ممكناً!

لا تتوقف توصيات البنك الدولي عند ترك آثارها الاجتماعية السلبية والحادة على حياة الفلسطينيين؛ بل تلومهم على أزمة الموازنة العامة، وتفصل إشكاليات الموازنة أو المال العام عن إشكاليات الاقتصاد الفلسطيني نفسه، مما يحد بشكل أساسي من تطوره. كذلك إن التوصيات الواردة في التقرير والتي لم تقم إسرائيل بتنفيذ أي منها، هي حاسمة، ليس في سداد العجز المالي، بل في قدرة الفلسطينيين على التصرف في بعض مواردهم. على سبيل المثال، تورد التوصيات بتوسيع المخططات الهيكلية والسماح للفلسطينيين في البناء في مناطق "ج" لكن ما يجري على أرض الواقع أن الحكومة الاسرائيلية لا تكتفي بعدم منح الفلسطينيين تلك التصاريح، بل تحاول السيطرة على هذه المناطق من خلال توسيع رقعة الاستيطان.

كما أن التوصيات الواردة في تقرير البنك الدولي حول المواد مزدوجة الاستخدام وهي بالمئات وتشمل الضفة وغزة وتضر بشكل مباشر في الانتاج الصناعي والزراعي يرى البنك أن بإمكان اسرائيل تخفيض عددها. دون توضيح حجم الضرر الذي تلحقه هذه الممارسات بالاقتصاد الفلسطيني. ودون أن ينتقد التقرير تلك الممارسات .

إن خطة إصلاح شاملة بالمعنى الذي يشير إليه البنك الدولي أو خطط الإصلاح الفلسطينية غير ممكنة، الممكن هو مجموعة من الإجراءات الفاعلة والعملية، ذات الطابع سياسي، تبدأ بدفاع الفلسطينيين عن مواردهم وهذا حاسم في مسألة بناء تنمية، وشبكة حماية سكانية وزراعية في مناطق (ج)، وإجراءات رادعة في وقف تسريب الأراضي، وسياسات اجتماعية أكثر عدالة.

سبر العمل حتى أيار 2023	سبر العمل حتى أيلول 2016	الجهة المسؤولة	النشاط
			الاستدامة المالية
			التنققات
		السلطة الفلسطينية	السيطرة على فاتورة الأجور الضخمة
		السلطة الفلسطينية	السيطرة على التحويلات الطبية إلى إسرائيل
		السلطة الفلسطينية	السيطرة على التحويلات الطبية إلى المرافق المحلية
		السلطة الفلسطينية	تنفيذ الإصلاحات الإدارية لنظام التقاعد
		السلطة الفلسطينية	تنفيذ الإصلاحات الحدودية لإعادة استدامة نظام التقاعد
		السلطة الفلسطينية	تقليص حجم صافي الإقراض
			الإيرادات
		السلطة الفلسطينية	تعزيز فعالية النظام الضريبي للسلطة لفلسطينية في غزة
		السلطة الفلسطينية	زيادة عدد كبار مكلفي الضريبة المسجلين
		السلطة الفلسطينية	تعزيز التشريعات الجزائية للمكلفين غير الملتزمين
		السلطة الفلسطينية	مراجعة الرسوم والعمولات الحكومية الصاعدة
		الحكومة الاسرائيلية	تحويل للسلطة الفلسطينية الخسائر المالية المدورة من سنوات سابقة
		السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية	تنفيذ معايير مؤسسية لتقليل الخسائر المالية على إيرادات المقاصة
			الإدارة المالية العامة
		السلطة الفلسطينية	تحسين اجراءات إعداد الموازنات
		السلطة الفلسطينية	مواومة تنفيذ الموازنة مع الموارد المتاحة
		السلطة الفلسطينية	مسح تراكم البيانات المالية العالقة
			• 2022-2021
		السلطة الفلسطينية	تطوير أنظمة لرصد الإنفاق المتأخر والإبلاغ عنه
			دعم الموازنات
		الممولين	تقديم دعم كبير، ويمكن توقعه، وبشكل دوري لموازنة السلطة الفلسطينية للتنمية الاقتصادية
			منطقة ج
		الحكومة الاسرائيلية	توسيع المخططات المكانية للقرى الفلسطينية في منطقة ج
		الحكومة الاسرائيلية	زيادة عدد تصاريح البناء في المنطقة ج
		الحكومة الاسرائيلية	الموافقة على المنح لمشاريع الأعمال الفلسطينية في المنطقة ج
			اقتصاد قطاع غزة
		الحكومة الاسرائيلية	السماح للصادرات من قطاع غزة بالوصول لمستوى ما قبل 2007
		الحكومة الاسرائيلية	الحد بشكل ملحوظ العناصر المدرجة في قائمة الاستخدام المزدوج المقيدة لغزة
		السلطة الفلسطينية	إنشاء نظام قانوني موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة
			بيئة العمل

		السلطة الفلسطينية	اعتماد قانون المعاملات المضمونة وإنشاء سجل الأصول المنقولة
		السلطة الفلسطينية	اعتماد قانون الشركات الجديد
		السلطة الفلسطينية	اعتماد قانون منافسة
		السلطة الفلسطينية	تسريع عملية تسجيل الأراضي في منطقة أ و ب
		السلطة الفلسطينية	تحسين الوصول إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
		السلطة الفلسطينية	إصلاح نظام التعليم لسد الفجوة بين مهارات الخريجين واحتياجات سوق العمل
			تأمين الطاقة من أجل التنمية
		السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية	شراء اتفاقيات شراء خاصة مؤقتة لتنشيط المحطات الفرعية ذات الجهد العالي
		السلطة الفلسطينية	عمل شركة توزيع الكهرباء الفلسطينية على أساس تجاري
		السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية	تنويع وتوزيع إمدادات الكهرباء
			الوصول إلى العناصر ذات الاستخدام المزدوج
		الحكومة الاسرائيلية	جعل عملية استيراد السلع ذات الاستخدام المزدوج أكثر شفافية
		الحكومة الاسرائيلية	السماح بالوصول إلى الأسمدة القوية في الضفة الغربية
		الحكومة الاسرائيلية	تسهيل الوصول إلى الماكينات والالات في الضفة الغربية
		الحكومة الاسرائيلية	اعتماد نهج قائم على المخاطر في الضفة الغربية وغزة للسيطرة على استخدام العناصر ذات الاستخدام المزدوج
		السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية	تلبية المعايير الدولية للتحكم في الاستخدام المزدوج وتنظيمه
			إعادة الإعمار والإصلاح في غزة
		السلطة الفلسطينية والمانحين	عمل DNA لتوجيه إعادة الإعمار والتعافي بعد صراع أيار 2021
		الحكومة الاسرائيلية	إنشاء ورصد مؤشرات بشكل دوري لمراجعة بنود الاستخدام المزدوج والموافقة عليها
		السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية	تضمين آلية رصد للتسليم في نظام إعادة إعمار غزة
		السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية	إنشاء آلية استيراد في غزة قادرة على التعامل مع احتياجات التعافي طويلة الأمد
		الحكومة الاسرائيلية	تسهيل الإجراءات التجريبية عند المعبر التجاري وتوسيع
		الحكومة الاسرائيلية	توسيع منطقة الصيد في غزة
		السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية والمانحين	تنفيذ مشاريع تعتمد على الأيدي العاملة بتمويل من المانحين

المفاتيح



على المسار الصحيح
تم إحراز بعض التقدم
لا يوجد تقدم